

بيان عام

القوانين الخاصة، كقانون الهجرة وتطبيقها ضمن إطار ضيق جعلت حياة الكثير من الأجانب المهاجرين لا تطاق .

منذ قرابة العام يتم سحب الإقامات المحددة زمنيا (أوفينتهلتنس أر لاوبنيس) وحتى جوازات السفر في بعض الأحيان من الشباب و النساء الأجانب و اللاجئين العترف بهم, واستبدالها بما يسمى بالشهادة الإعتمادية (فكتسيونس بشاينغونغ), وذلك لعدم توفر الدخل الكافي قانونيا أو لإعتماد هؤلاء على المساعدات الإجتماعية مثل (هارتس فير).

إصدار مثل هذه الشهادات الإعتمادية من قبل دائرة شؤون الأجانب تشير لهؤلاء بأنهم أشخاص غير مرغوب بهم. هذه القفلة المتعمدة تصبح في بعض الأحيان حقيقة عندما يتم فعلا تسفير بعض المعنيين أو الزج بهم في سجون التسفير. حتى و إن لم يتم تسفيرهم , فإن هذه الإجراءات تشكل بحد ذاتها تمييزا عنصريا و مضايقات متعمدة للأشخاص للمعنيين.

ووضعت أيضا الكثير من العقبات في وجه من يحاول الحصول على حق الإقامة الدائمة أو الجنسية الألمانية, وأيضا عملية إحضار الزوجة أو الزوج من خارج ألمانيا, وخصوصا من تركيا, أصبح شبه مستحيلا حتى لحاملي الجنسية الألمانية. و من العقبات الجديدة التي وضعت في وجه الشباب القاصرين ممن يرغبون في الحصول على الإقامة الدائمة, تتجلى في تفقد شهاداتهم المدرسية والإستفسار عنهم في مدارسهم. ومن تدابير الإستبعاد المستقبلية, إدراج اختبار خاص للتجنيس ابتداءً من 2008.09.01 .

ما يسمى بقانون الهجرة والمبادرة التي قام بها وزير الداخلية شوبليه في أواسط تموز/يوليو 2008 إنما تهدف إلى تقسيم الأجانب المهاجرين إلى فئة نافعة وفئة غير نافعة. في حين يُرحب بالأيدي الخبيرة, تصد أسوار أوروبا ملايين الفارين من الفقر و الحرب.

هذا التمييز العنصري و الإجراءات الإستبعادية ما هي في نظرنا إلا تبعيات منطقية لسياسة الهجرة المنطوية على مصالح اقتصادية بحتة, مع أن المهاجرين ومنذ أواسط الخمسينات يبذلون جهودا جبارة لإنماء إقتصاد هذا البلد. من هذا المنطلق يبدو جليا أن المهاجرين لا يُنظر إليهم كبشر يمتلكون حقوقا مدنية وأنما كمشكلة أمنية و عبئ اقتصادي ويُعاملون على هذا الأساس.

وفي هذا السياق ندين وبشدة توجهات التسفير التي اعتمدها البرلمان الأوروبي في 2008.06.18 التي ستهدى ظروفها ملاءمة جدا لسجن و تسفير المهاجرين غير المدونين رسميا وتزيد من حدتها.

نحن الموقعون أدناه نلفت الإنتباه إلى أن تطبيق قانون الهجرة المذكور, من قبل الحكومة الألمانية و حكومة برلين هو انتهاكٌ صارخٌ ومعارضٌ للإدعاءات القائلة بأن هذا القانون يصب في دمج المهاجرين داخل المجتمع الألماني.

ونحن ندعو الحكومة الألمانية و حكومة برلين على وجه الإستعجال لتعديل هذه القوانين و هذه الممارسات فوراً و بلا تواني بحيث يلمس المهاجرون معاملة عادلة و تسوية حقوقية. استمرار العمل بهذه الإجراءات التمييزية سيزيد من حدة التوتر و الإضطرابات المتوقعة داخل المجتمع و بين أعضائه.

القائمون على المبادرة

Initiative Grenzenlos e.V

El Cielo por asalto

Allmende e.V.

ملاحظة:

هذا البيان سيعرض حتى نهاية شهر 2008.08 على جميع المهتمين و الجمعيات و المنظمات ليتم التوقيع عليه. في شهر 2008.09 سيرسل البيان إلى جميع الدوائر الحكومية و وسائل الإعلام. في الوقت ذاته سيكون هذا البيان أساسا للعمل سويا لتغيير هذه الظروف.